

Distr.: General
10 April 2019
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

٣٠ أيار/مايو، و ٤-٣ و ٧-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نيويورك

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة
للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الاستعراض المستقل لسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع للتصدي
للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

موجز تنفيذي

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الملاحظات العامة على نطاق المنظمات الثلاث
٦	ثالثا - التوصيات على نطاق المنظمات الثلاث



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٤/٢٠١٨، الذي اعتمد في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨، تعاقدا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع شركة Deloitte Touche Tohmatsu المحدودة (Deloitte) على إجراء استعراض مستقل يركز على الضحية يشمل سياسات وعمليات كل منها المتعلقة بالتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، واستعراض الممارسات الحالية للمنظمات الثلاث وتقديم توصيات بشأن هاتين المسألتين. وتتضمن هذه الوثيقة موجزا تنفيذيا للتقرير، الذي يقدم إلى المجلس التنفيذي مشفوعا برد الإدارة (DP/FPA/OPS/2019/2).

٢ - ويركز الاستعراض على الأطر المؤسسية القائمة للتأكد من مجالات النجاح وتحديد ما يلزم من توصيات من أجل التحسين. ويشكل هذا الاستعراض جزءا من عملية رصد واستعراض مستمرين لتصدي المنظمات للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويوفر أساسا يمكن التحقق منه بصورة مستقلة لتقييم فعالية وتأثير الجهود الجارية.

٣ - وشمل الاستعراض المستقل استعراضا مكثبا للوثائق الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلقة بالوقاية والتصدي للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك السياسات والإجراءات ذات الصلة؛ والاتصالات والتوعية والمواد التدريبية؛ وخطط العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات مع ٤٠ جهة رئيسية من الجهات صاحبة المصلحة من مختلف المنظمات بشأن الكيفية التي تُنفذ بها للسياسات والإجراءات، ولدراسة العقبات المحتملة التي تحول دون التصدي الناجح للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتمت المصادقة على النواتج المستمدة من المقابلات التي أجريت مع المشاركين لضمان فهم الملاحظات والمدخلات وعرضها على النحو الصحيح.

٤ - وطبقت شركة ديلوات Deloitte في الاستعراض الذي أجرته، معايير الأمم المتحدة للتصدي بفعالية للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن خبراتها القطاعية السابقة في هذا المجال. وتناولت الملاحظات والتوصيات أربعة عناصر في الإدارة الفعالة لهذه المسائل: المساءلة والحوكمة؛ والوقاية؛ والإبلاغ والتحقيقات؛ وتقديم المساعدة.

٥ - ويقدم الاستعراض الملاحظات والتوصيات في المنظمات الثلاث جميعها، فضلا عن المزيد من النتائج والتوصيات المحددة الخاصة بكل منظمة. وتتضمن هذه الورقة الملاحظات والتوصيات المشتركة بالصيغة المقدمة من شركة ديلوات. ويمكن الاطلاع على الملاحظات والتوصيات الفردية الخاصة بكل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع في التقرير الكامل المشار إليها في رد الإدارة.

ثانيا - الملاحظات العامة على نطاق المنظمات الثلاث

الملاحظة ١ - تصور المساءلة

٦ - قد يكون من الصعب ضمان ثقة الموظفين في الترتيبات الداخلية لإدارة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي التي يُبلغ عنها، نظرا لأنه قد يكون هناك تصور عام لدى الموظفين بأنه على الرغم من أن السياسات قائمة، وواضحة تماما، غير أن الأمم المتحدة اعتادت على عدم مساءلة الأفراد الرفيحي المستوى/الإدارة عن تلك الجرائم. وعلى الرغم من أن هذا التصور قد يستند إلى القضايا القديمة، فإن المسألة ستتطلب تركيز الجهود من أجل توفير التوجيه الواضح وإقامة الدليل عمليا على تغيير هذا التصور واللجوء إلى الثقة في النظام الداخلي.

٧ - وفي السابق، لم يكن الإبلاغ عن الإجراءات التأديبية/التعاقدية التي نُفذت يتسم بالشفافية كما هي الحال اليوم في جميع المنظمات الثلاث. وبالتالي، قد يعتبر الموظفون ذلك وكأن الادعاءات ليس لها أي تأثير على الجاني المزعوم الرفيع المستوى، الذي، يمكن، في أفضل الأحوال، أن يُنقل إلى كيان آخر تابع للأمم المتحدة. وللتخفيف من حدة هذا الخطر، يجري على نطاق الأمم المتحدة تنفيذ قاعدة البيانات - Clear Check - للتحقق من انعدام السوابق، التي ستمكن الأمم المتحدة من فحص المرشحين باستخدام قاعدة بيانات مركزية تتعلق بموظفي الأمم المتحدة السابقين الذين اتهموا بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ومن ثم، فإن البدء في استخدام قاعدة البيانات - Clear Check - يمكن أن يساعد في ضمان الثقة الأساسية في آليات المساءلة والأداء الفعلي المقررة على مستوى الترتيب الداخلي، وهو أمر أساسي للنجاح في الوقاية والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

الملاحظة ٢ - التدريب والاتصال والتنوعية

٨ - هناك بعض الشواغل من أن دورات التدريب الإلزامي بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي المصممة على الصعيد المؤسسي قد تكون عامة ونظرية بشكل مفرط، أي أنها لا تراعي السياقات المحلية والثقافية المختلفة التي يعمل فيها الموظفون. ومن ثم، قد يكون هناك احتمال أن يصبح التدريب أساسا عبارة عن تمرين امثال وتحقق، دون أن يسفر عن أي تأثير على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، قد يكون من المناسب معرفة الجهة التي تقوم بتنظيم الدورات التدريبية وتسييرها. وعند تقديم التدريب، يركز موظفون مختلفون على قضايا مختلفة، وفقا لمؤهلاتهم المهنية والمهام الموكلة إليهم داخل المنظمة ومستوى مشاركتهم في العمل المتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وبالتالي فإن مدى تأثير الأنشطة التدريبية يمكن أن يتوقف على الأشخاص.

٩ - ويحتمل أن تكون هناك حواجز ثقافية في المنظمات الثلاث. ويتعلق ذلك بالكيفية التي يمكن بها فهم السياسات والإجراءات على الصعيد المحلي، فضلا عن كيفية فهم ثقافة الأمم المتحدة وقيمتها، وسلوكياتها في سياق قد تشجع فيه المعايير الثقافية الوطنية سلوكا يعتبر غير مرفوضا في سياق الأمم المتحدة، وتقبل ذلك السلوك.

الملاحظة ٣ - الإبلاغ

١٠ - يجري حاليا تنفيذ أداة الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، "استمارة الإبلاغ عن حادث"، في مجموعة مختارة من البلدان/المكاتب على نطاق الأمم المتحدة كاختبار تجريبي.

والاستمارة هي وثيقة من ثماني صفحات تنطوي على حواجز لغوية محتملة ومجموعة من الأسئلة المعقدة التي يتعين الإجابة عليها. وبالتالي، فإن بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات اعتبروا هذه الاستمارة على درجة عالية من الدقة والتعقيد نظرا للسياقات المحلية التي ستستخدم فيها. وبناء على ذلك، فمن الضروري إيجاد التوازن المناسب، حتى لا يصعب كثيرا على الضحايا الإبلاغ ولضمان الحصول على المعلومات الوافية للشروع في التحقيق، في الوقت نفسه.

١١ - وأشار عدد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى التحديات التي تواجهها جميع هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنقص في الإبلاغ عن حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ويفترض معظم الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن عدم الإبلاغ قد يعزى إلى الاختلافات الثقافية ولأن هناك مناطق وبلدانا يختلف فهمها المحلي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي عن فهم الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن على المنظمات الثلاث أن تدرك أن هناك حواجز ثقافية تحول دون الإبلاغ عن هذه الحوادث. وفي بعض البلدان، لا يبلغ الضحايا المحتملون خشية الانتقام أو حرصا منهم على سلامتهم، وربما لأنهم غير متأكدين من الكيفية التي سيتصرف بها المسؤولون الإداريون، أو لأنهم يخشون أن يفقدوا وظائفهم أو يعتبرون مثيرين للمشاكل إذا ما أبلغوا عن حادث.

١٢ - وبناء على ذلك، فإن من المهم أن تركز المنظمات الثلاث جميعها بوجه خاص وباستمرار على هذه المسألة في عملها مع المكاتب المحلية حتى تكفل أن تنبؤ الثقافة المؤسسية المقعد الأول أمام الثقافة المحلية، وأن تكون قيم الأمم المتحدة هي المعيار الموجه للسلوك. وقد يكون من الأسباب الجذرية الأخرى لعدم الإبلاغ عدم كفاية الوصول إلى آليات الإبلاغ على الصعيد المحلي؛ وعدم كفاية الوعي بآليات الإبلاغ؛ أو نقص الثقة في آليات الإبلاغ. وينبغي مراعاة جميع هذه المسائل عند تصميم كيفية الإبلاغ.

١٣ - وتضمنت المواد التدريبية الواردة من المنظمات الثلاث، فضلا عن المدخلات المستقاة من المقابلات الإشارة بوضوح إلى أن جميع موظفي الأمم المتحدة مطالبون بالإفصاح عن آرائهم والإبلاغ عن الحوادث وفقا لشعار "إذا رأيت شيئا، لا تكتمه". وبالتالي، فإن موظفي الأمم المتحدة قد يبلغون عن ادعاءات بالنيابة عن آخرين إذا شاهدوا سوء سلوك يُرتكب، شريطة أن يُعرف صاحب الشكوى بنفسه. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أنه يجب قبول الادعاءات المجهولة هوية أصحابها إذا كانت مشفوعة بمعلومات وأدلة كافية للتوصل إلى اتخاذ قرار بشأن مدى مقبوليتها.

الملاحظة ٤ - التحقيقات

١٤ - محدودية الموارد المتاحة. لقد ورد في عدد من المقابلات التي أُجريت على مستوى المنظمات الثلاث أن زيادة التركيز على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي قد يؤدي إلى "نسيان" قضايا سوء السلوك الأخرى، ذلك أن هذا التركيز قد يستأثر ببعض الاهتمام والموارد على حساب التحقيق في الادعاءات بوقوع مخالفات أخرى مثل الغش والاختلاس، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز والمضايقات (وقد أعرب عن رأي مفاده أن مسألة محدودية الموارد تشكل مصدر قلق لدى المكاتب/الأفرقة الأخرى). ويتفاقم هذا التحدي بسبب توقعات الجهات المعنية الداخلية بشأن قدرة أفرقة التحقيقات على معالجة الحالات بسرعة، وذلك بالإضافة إلى مسائل مثل البيروقراطية، والحضور الإلزامي في المنتديات الجديدة وحجم المعاملات الورقية. وتُحوّل جميع هذه العناصر التركيز بعيدا عن التحقيق الفعلي والجهود الوقائية التي تبذل في الميدان.

١٥ - موافاة الضحايا بأراء المحققين. برزت مسألة متكررة في عدد من المقابلات التي أجريت على نطاق المنظمات الثلاث، ألا وهي عدم موافاة الضحايا باستمرار بأراء المحققين بشأن التقدم المحرز في التحقيق في ادعاءاتهم. وبالتالي، فمن المحتمل أن يفقد الضحايا الثقة في النظام الداخلي إذا ما شعروا أن التحقيقات لا تركز على التوقيت والكفاءة.

١٦ - السرية. أشار العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى عنصري السرية فيما يتعلق بالتحقيقات. ولا شك أن سرية الأطراف المعنية - الضحايا والشهود والجناة المزعومين على حد سواء - يجب أن تكون محمية. غير أن ذلك قد يكون صعبا عمليا، ولا سيما عندما يكون مكتب/فريق صغير هو مصدر الادعاء. وبالتالي، قد تكون هناك مشكلة تتعلق باحترام السرية ومنع الشائعات من الانتشار على الصعيد الداخلي. ومن ناحية أخرى، بينما يكون التحقيق جاريا، يمكن أن تعيق السرية أيضا بصورة غير مباشرة الجهود الوقائية. فعلى سبيل المثال، لا يكون المدير الإقليمي أو المدير القطري على علم دائما بالتحقيق الجاري. وهذا يعني أن المدير الإقليمي أو القطري يكون غير قادر على أن يمارس إداريا واجب العناية ويساهم في الجهود الإصلاحية، على الرغم من أن هذا قد يكون هو الحل المفضل في بعض الحالات.

الملاحظة ٥ - المساعدة

١٧ - على الرغم من أن السياسات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، سياسات واسعة النطاق إلى حد كبير، فإن المساعدة هي الجزء الذي يحظى فيها بأقل قدر من البيان. وبالتالي، قد يكون هناك عدد من أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالمسؤول عن المساعدة داخليا، وبمعرفة ما إذا كانت الأمم المتحدة، أو المنظمة المعنية أو هذا المشروع أو ذلك هو الذي سيمول المساعدة. وعلاوة على ذلك، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى ما يمكن أن تقدمه المنظمة فيما يتعلق بالدعم، فضلا عن كيفية تنسيق جهود المساعدة في جميع منظمات الأمم المتحدة. وأخيرا، ينبغي أيضا معرفة متى تكون الضحية مؤهلة للحصول على المساعدة، وكذلك تحديد مصير المساعدة بعد انتهاء المشروع.

الملاحظة ٦ - المبادرات المشتركة بين الوكالات

١٨ - استنادا إلى المدخلات المستمدة من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، يبدو أن الأمم المتحدة بصدد تقييم كيفية استخدام مختلف فرق العمل المشتركة بين الوكالات والأفرقة العاملة بأقصى قدر من الكفاءة، مع التركيز على كفاءة التمييز بين متى ينبغي أن يُدار الجهد مركزيا ومتى ينبغي تكيف العمليات محليا في كل منظمة من المنظمات. وأبدى الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات على نطاق المنظمات الثلاث ملاحظة عامة بشأن المبادرات المشتركة بين الوكالات مفادها أن هذه المبادرات أساسية من أجل توفير منتدى لتبادل الخبرات وتنسيق الجهود على مستوى منظمات الأمم المتحدة. بيد أن عددا من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أفادوا أيضا أن تنفيذ هذه المبادرات المشتركة بين الوكالات يستغرق بالأحرى وقتا طويلا وتتنزع الموارد من المهام اليومية من قبيل تقديم الإرشادات إلى الضحايا، وتنفيذ أنشطة الوقاية، والتحقيق في الادعاءات، وما إلى ذلك.

الملاحظة ٧ - نهج يركز على الضحايا

١٩ - فيما يتعلق بضمان اتباع نهج يركز على الضحايا، من الواضح أن جميع المنظمات الثلاث تطلق بالفعل العديد من الأنشطة من أجل دعم هذا الإجراء، من ذلك على سبيل المثال توفير التدريبات الإلزامية والتواصل المستمر فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ وتوفير آليات إبلاغ متعددة للضحايا؛ وإتاحة إمكانية الإبلاغ عن الادعاءات دون الكشف عن هوية المبلغين. وعلاوة على ذلك، ستشرع مكاتب التحقيقات في النظر في الادعاءات في غضون ٤٨ ساعة. ومع ذلك، يمكن القول إنه لا يزال هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بملاءمة التدريبات مع السياقات التي تعمل فيها المكاتب المحلية؛ ومعاملة الضحايا باعتبارهم أصحاب حقوق؛ وتوفير طائفة متنوعة أكبر من فرص اتخاذ القرارات؛ والتأكد من أن الكفاءات المناسبة متوفرة داخل فريق التحقيقات للالتقاء بالضحايا والنظر في حالاتهم؛ وضمان الإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة في التحقيقات لكل من الضحية والجاني المزعوم؛ وضمان تهيئة المساعدة المحلية لتقديم الدعم بما يتناسب مع الاحتياجات الفردية للضحايا.

الملاحظة ٨ - استمرار التركيز والجهود

٢٠ - أعرب بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات على نطاق المنظمات الثلاث عن القلق فيما يتعلق بضمان استمرار التركيز وبذل الجهود من أجل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، إذا ما ضعف الاهتمام بهذه المسائل بسبب القضايا الناشئة الأخرى.

ثالثا - التوصيات على نطاق المنظمات الثلاث

التوصية ١ - مواصلة التواصل من المستوى الأعلى

٢١ - لقد أعربت المنظمات على مستوى القمة عن موقف واضح فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ونظرا لأن جزءا مهما من العملية يتعلق بالتغيير الثقافي في المنظمات، فإن جني ثمار هذه الجهود سيستغرق بعض الوقت. وفي بعض الأجزاء من المنظمات، ربما سيستغرق تغيير العقلية وقتا أطول. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار استيعاب موظفين ومديرين جدد يتطلب بذل جهود طويلة المدى في مجال الاتصال. ولذلك، يوصى بأن يستمر التزام الإدارة العليا وتركيزها بشكل واضح في السنوات المقبلة إلى جانب التركيز على تسلسل مهمة الاتصال وصولا إلى أدنى مستويات الإدارة.

التوصية ٢ - السياسات والإجراءات ينبغي أن تكون واضحة ومتاحة وسهلة الفهم

٢٢ - تطبق المنظمات الثلاث جميعها بعض السياسات الرئيسية التي تحكم الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وعددا كبيرا فيما يبدو من الوثائق الداعمة في شكل وثائق إجرائية ومبادئ توجيهية. وهذه السياسات والوثائق مهمة بالنسبة لوحدة التنسيق والكيانات المسؤولة عن أجزاء محددة من الوقاية والاستجابة. أما بالنسبة لبقية الموظفين والمديرين "العاديين" في المنظمات، وهذا أمر يمكن أن يكون من الصعب فهمه، فإنه يؤدي إلى فيض من المعلومات، وفي أسوأ الأحوال، إلى الإهمال. ويوصى بأن يعاد النظر في مسألة الاتصال بغية تبسيط الإجراءات حيثما أمكن. وعلاوة على ذلك، يوصى بالتأكد مما إذا كان الموظفون قادرون على فهم الإجراءات المتعلقة بهم، وتحديد أهداف الاتصال

بجمهور المنظمة الأوسع نطاقا وتبسيطه، حتى يتسنى، على سبيل المثال، إتاحة نسخ قصيرة من السياسات والإجراءات مشفوعة برسوم بيانية إلى جانب دعم الاتصال البصري في الحيز المكتبي.

التوصية ٣ - التحلي بالمساءلة

٢٣ - ومن المهم أن تلتزم جميع المنظمات بالمساءلة في إجراءاتها عند النظر في القضايا. ومن المسائل التي تؤدي إلى انعدام الثقة التصور بأن بعض الأشخاص العاملين في المنظمات "محميون" من الإبلاغ نظرا لعلو مناصبهم، واختصاصاتهم المحددة، وما إلى ذلك. ويوصى ببيان أن الأمر ليس كذلك. ويوصى بأن تعزز المنظمات الشفافية في القضايا والنتائج. وعلى سبيل المثال، ففيما يتعلق بالتقارير السنوية عن حالات سوء السلوك، ينبغي الإشارة بوضوح إلى رتبة الجاني والبيانات ذات الصلة الممكنة الأخرى التي لا تمس بالسرية (وقد نفذ ذلك بالفعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقرير السنوي لمدير البرنامج بشأن التدابير التأديبية).

التوصية ٤ - التدريب لتلبية الاحتياجات الخاصة

٢٤ - شُرع في تدريب المديرين والموظفين وأصبح الآن جزءا موحدا في برامج التدريب في المنظمات. ويوصى بمواصلة هذا التدريب الموحد. وعلاوة على ذلك، يوصى بوضع خيارات تدريبية أكثر ملاءمة والشروع في تنفيذها لتلبية الاحتياجات المحلية، ومن ذلك على سبيل المثال، مراعاة حقيقة وجود مناطق وبلدان يختلف فيها الفهم المحلي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي عن فهم الأمم المتحدة لها، أو التي تكتنف حماية حقوق الإنسان وبيئة العمل الآمنة فيها ظروف صعبة. ويوصى بأن تعمل المنظمات على شرح وتكليف التدريب الإلزامي مع كل سياق محلي بعينه. ويمكن زيادة تعزيز ذلك عن طريق التدريب المباشر في الموقع.

التوصية ٥ - المساءلة مع الشركاء المنفذين

٢٥ - تقوم جميع المنظمات بإبلاغ السياسات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الشركاء التعاقديين والشركاء المنفذين على أساس مستمر، وقد عززت المتطلبات الواردة في العقود وأدوات البرمجة أو هي بصدد القيام بذلك. ويمكن أن يكون من الصعب على المنظمات رصد ومراقبة الإجراءات التي يتخذها مختلف الشركاء التعاقديين. ويوصى بأن تعمل المنظمات معا عن كثب، بما في ذلك مع سائر منظمات الأمم المتحدة، لمعرفة ما هو أصلح عمليا وكفالة توافر الأدوات والموارد المناسبة.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، لم تشدد عملية الاستعراض على الدور المحتمل للشركاء المنفذين كقدوة وسفراء في هذا المجال. ويوصى بأن تواصل المنظمات النظر في الكيفية التي يمكن أن تشارك بها الأطراف الثالثة بشكل استباقي في الجهود المبذولة بوصفهم سفراء في ما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

التوصية ٦ - توفير مزيج مناسب من قنوات الإبلاغ

٢٧ - من السمات الهامة في هذا المجال جود قنوات إبلاغ متعددة لدعم احتياجات الضحايا في مختلف المواقع والظروف، هذا وقد وضعت جميع المنظمات العديد من الخيارات. ومع ذلك، فإن الانطباع السائد هو أن عددا هاما من الضحايا إما أنهم لا يبلغون عن حالاتهم على الإطلاق

أو لا يلتمسون المشورة/الإبلاغ شخصياً ولا عن طريق إرسال رسائل إلكترونية إلى أي وحدة تابعة للمكتب الرئيسي. ويوصى بأن تسعى المنظمات جاهدة إلى تلبية هذه الحاجة إلى الاتصال الشخصي، بالإضافة إلى قنوات الإبلاغ القائمة بالفعل، عند التماس المشورة أو عند الإبلاغ. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم ذلك عن طريق إنشاء المزيد من آليات أو خدمات الإبلاغ المحلية.

التوصية ٧ - متابعة تجربة "شبكة الأقران"

٢٨ - يوصى بمتابعة تجارب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع "شبكة الأقران" عن كتب حتى تتمكن المنظمات الأخرى من الاستفادة من هذا الإجراء المحدد.

التوصية ٨ - النظر في القدرة على إجراء التحقيقات

٢٩ - ما فتئت مسألتنا كفاءة توافر الكفاءات ذات الصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في وحدات التحقيق وكذلك اتخاذ قرار بإعطاء الأولوية لهذه القضايا تحظيان بالفعل بالأولوية في جميع المنظمات الثلاث. ويوصى بإجراء تقييم لمعرفة ما إذا كانت وحدات التحقيق قادرة على أن تلي التوقعات وتفي بالالتزامات الملقاة على عاتقها في السياق الحالي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار حافطة قضايا وحدات التحقيق كاملة نظراً لأنه قد ينشأ بعض القلق من أن يفوق عدد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي عدد الحالات الأخرى، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى وضع غير مستحب في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، يوصى بأن تنظر المنظمات في مزيد من إمكانيات تجميع الموارد والكفاءات المتخصصة اللازمة حتى تتمكن من إجراء التحقيقات والاضطلاع بالمهام ذات الصلة بأفضل وأجمع طريقة ممكنة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أخذ الفجوة بين الجنسين من المحققين في الاعتبار لإعطاء صورة مناسبة لحالات التحقيق الفردية.

التوصية ٩ - ضمان توفير المعلومات باستمرار للأطراف المعنية

٣٠ - هناك، بوجه عام، مستوى عال من السرية المحيطة بالتحقيق في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وهو أمر بالغ الأهمية. غير أن هذا لا ينبغي أن يعوق إمكانية حصول الشاكي وكذلك المتهم أثناء التحقيق على بعض المعلومات المتعلقة بالتحقيق والمرحلة التي بلغها. ويوصى بأن يتم تقييم الكيفية التي يمكن بها إيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية أثناء التحقيق.

التوصية ١٠ - توضيح إجراءات تقديم المساعدة

٣١ - في حين أن هناك أنواعاً مختلفة من دعم الضحايا قائمة بالفعل، يبدو أن هناك بعض الشكوك فيما يتعلق بما هو موجود كما أن هناك حاجة إلى توسيع الخيارات. ويبدو أن المبادرات المشتركة بين الوكالات مناسبة، لا سيما ليس فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين فحسب، بل وكذلك فيما يتعلق بالتحرش الجنسي. ويوصى بإجراء استعراض لمختلف خدمات المساعدة المتاحة على نطاق الأمم المتحدة وفي كل منظمة من المنظمات، مركزياً وعلى الصعيد المحلي. وسيستتبع ذلك توضيحاً بشأن إدارة إجراءات تقديم المساعدة، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت الأمم المتحدة هي التي ستمول المساعدة أوفرادى المنظمات أو المشاريع. وعلاوة على ذلك، يُوصى بإتاحة المعلومات على المستوى المحلي.

وفي هذا الصدد، قد يكون من المهم استخدام الدعاة من قبيل مقدمي الخدمات الصحية خارج الأمم المتحدة لإبلاغ المعلومات.

التوصية ١١ - التركيز على التدابير الإصلاحية

٣٢ - عموماً، لم يكشف الاستعراض عن التدابير الفعلية المتخذة بغرض أن يكون لها أثر إصلاحي على بيئة العمل في المكتب/الفريق المعني الذي تأثر بجوالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين أو التحرش الجنسي. ويوصى ببحث مسألة ما إذا كان من الممكن أن تقوم مكاتب موثوق فيها مثل مكتب الأخلاقيات أو مكتب أمين المظالم بدور في العملية الإصلاحية لفائدة المكاتب/الأفرقة المعنية. ويمكن أن يؤثر ذلك على الحالة الراهنة داخل المكتب/الفريق المعني، كما يمكن أن يؤثر بصورة عامة في المجال الوقائي والتغيير الثقافي.

التوصية ١٢ - تحديد الأولويات في الخطوات التالية

٣٣ - أبدت بعض المكاتب/الأفرقة المعنية بشكل مباشر بالإجراءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي ملاحظة عامة مفادها أنه كُرس حتى الآن، الكثير من الوقت والموارد على إرساء وتحديث الإجراءات والتدابير في فرادى المنظمات. وعلاوة على ذلك، فقد أنشئ العديد من فرق العمل المشتركة بين الوكالات وأفرقة التنسيق وهيئات الإبلاغ عن التقدم المحرز. وهذا يعني أن وقتاً أقل كان مكرساً للأنشطة الميدانية والمعالجة الفعلية للحالات. ويوصى بتبسيط عمليات الإبلاغ الداخلية على نطاق الأمم المتحدة من أجل كفالة اتساق الإجراءات. وعلاوة على ذلك، يوصى بميكلة أفرقة التنسيق، وما إلى ذلك، حتى تكفل تجنب تداخل البرامج بين المجموعات، وبالتالي كفالة تركيز الجهود على ما هو أهم بالنسبة للخطوات المقبلة.